دور المملكة العربية السعودية في استقلال إمارات الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١

المدرس الدكتور فهد عباس السلمان

كلية التربية/جامعة كركوك

دور المملكة العربية السعودية في استقلال إمارات الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١

المدرس الدكتور فهد عباس السلمان
كلية التربية- جامعة كركوك

ملخص البحث

ما أن أعلنت بريطانيا عن نيتها سحب قواتها العسكرية من منطقة الخليج العربي في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨، حتى بدأت تعمل على ترتيب الأوضاع في إمارات الخليج العربي من خلال تشجيع حكام الإمارات على إقامة اتحاد يجمع الإمارات الخليجية وتشجيع التفاهم والتقارب السعودي – الإيراني لحفظ أمن واستقرار المنطقة لتأمين عملية الانسحاب العسكري بدون أية مشاكل، والمتمثلة بتجدد النزاع حول واحات البريمي وإطماع إيران بالسيادة على البحرين، لذا حاولت التخفيف قدر من مشكلات الحدود القائمة فيما بين إمارات الخليج العربي نفسها أو بين جيرانها.

يتناول البحث الدور الذي أدته المملكة العربية السعودية في تشجيع إمارات الخليج العربي على إقامة اتحاد فيما بينها ومن ثم حصولها على الاستقلال الكامل، وجاء التحرك السعودي بعد الإعلان البريطاني بالانسحاب من المنطقة، وأسباب ذلك التحرك هي مشكلة الحدود حول البريمي التي لم تحل، فضلاً عن تجدد الإطماع الإيرانية بالسيادة على البحرين وجزر أخرى. يحاول البحث أيضاً دراسة هذا التحرك في ضوء المعطيات المذكورة سابقاً، والتي ساهمت في النهاية بحصول إمارات الخليج العربي على الاستقلال الكامل بعيداً عن هيمنة القوى الأجنبية.

Abstract

The Saudi role in Emirates of the Arab Gulf independence 1968 – 1971

Saudi Arabia is one of the main three regional powers, beside Iraq and Iran, in the Arab Gulf area. In fact Saudi Arabia played a prominent role in the politics of the Arab Gulf region.

This study aims to follow up and clarity Saudi role in Emirates of Arab Gulf independence 1968 –1971. This study that deals with also to the impact of British declaration of 16 Jan. 1968 about withdrawal from the Gulf area 1971 upon political situation in the area, especially the Saudi – Iranian rapprochement to maintain Gulf security after the British withdrawal. and also to the impact of American policy in the area upon this rapprochement according to the (Nixon Doctrine) which was declared in 1969. The implementation of this doctrine lead to the appearance of what was known as (twin pillar policy) in the Arab Gulf area which meant the guarding of western interests in that area by Iran and Saudi Arabia.

The positive aspect that we can notice after the departure of the British from the Arab Gulf is the rise of the United Arab Emirates from seven sheikdoms and Qatar and Bahrain's independence after failing to persuade them to join the union which became hexagon later on after it was planned to be of nine sheikdoms. Besides, the Shah of Iran's decision to respect the decision of the Bahrain's people led to the interference of the United Nations to help the Bahrainian to have an independent state far from any foreign interference.

المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربي حتى عام ١٩٦٨:

ترجع بداية نشأة الدولة السعودية الثالثة إلى عام ١٩٠٢[١]. التي أخذت تُعرف فيما بعد بالمملكة العربية السعودية، واستطاع مؤسسها عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود (١٨٨٠-١٩٥٣)، الذي عرف فيما بعد بابن سعود، من توسيع حدود هذهِ المملكة لتشمل نجد والحجاز والاحساء ومنطقة حائل مما أكسبها مساحة واسعة وموقعا جغرافيا متميزاً[٢].

وبخصوص علاقات المملكة العربية السعودية مع إمارات الخليج العربي، فقد كانت أحد الاتجاهات الأساسية للعلاقات الخارجية السعودية، فإن الدبلوماسية السعودية عملت على التقارب مع البلاد العربية، وحملت على كاهلها الوقوف بجانب كل القضايا العربية بصفة عامة، وحرصت على علاقات الجوار بصفة خاصة، وبرز منها علاقاتها مع إمارات الخليج العربي(البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان)، ولعل ذلك يرجع لعوامل عدة – إذا تركنا منها العامل الجغرافي – حيث تقع هذه الإمارات مع سلطنة عمان والكويت على حدود المملكة العربية السعودية، وأنهم جميعاً جزء من شبه الجزيرة العربية، فإننا نجد أهمها الترابط الأسري، حيث الارتباط الوثيق سواء أكان ذلك بين القبائل التي تعيش في هذه المنطقة أم بين الأسر الحاكمة عليها[٣].

تعهد الملك أبن سعود بموجب معاهدة دارين أو العقير في سنة ١٩١٥، الموقعة مع بريطانيا، بعدم التجاوز على مشيخات الخليج العربي المرتبطة بمعاهدة حماية مع بريطانيا (الكويت، البحرين، قطر، مشيخات ساحل عمان). بل أن تلك المعاهدة جعلت ابن سعود تحت الحماية البريطانية أيضاً، كما سبقت الإشارة. وبعد توقيع معاهدة جدة في سنة ١٩٢٧ لم يعد مقيداً بمعاهدة دارين[٤].

كان لمعاهدة عام ١٩٢٧ دور كبير في استقرار الأوضاع بين المملكة العربية السعودية من جهة والبحرين وقطر من جهة أخرى، خاصة وأن ابن سعود تعهد بالحفاظ على العلاقات الودية مع البحرين وقطر تماشياً مع سياسة تقارب المملكة العربية السعودية مع جيرانها التي عملت بريطانيا على تحقيقها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية[٥]، أما عن علاقات

ابن سعود بمشيخات الساحل العماني (أبو ظبي، دبي، رأس الخيمة، الشارقة، عجمان، وأم القيوين، الفجيرة)، فبعد استيلاء ابن سعود على الإحساء عام ١٩١٣ انزعج شيخ أبو ظبي حمدان بن زايد (١٩١٢-١٩٢٢) وبدأ على الفور تعزيز قواته واجتمع بشيخ دبي سعيد بن مكتوم (١٩٠٦-١٩٥٨) للتشاور في الأوضاع الناجمة عن سيطرة ابن سعود على الإحساء واتفقوا على دعوة أنصارهم من زعماء المنطقة لمواجهة أي نشاط سعودي قد يحدث [٦].

حرصت المملكة العربية السعودية على العلاقات الودية مع إمارات الخليج العربي خلال فترة الوجود البريطاني في الخليج العربي، وعلى الرغم من أن ظهور النفط في هذه المنطقة ما بين الحربين العالميتين، قد أدى إلى إيجاد نوع من التنازع على الأراضي الواقعة بينهما[٧]، فإن المملكة العربية السعودية – ومن واقع حرصها على جيرانها – قد خاطبت بريطانيا – صاحبة النفوذ – في مسألة تحديد الحدود بين الجانبين، وذلك منذ الرسالة التي بعثها وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود إلى الوزير البريطاني (بولارد Bullard)عام ١٩٣٧[٨].

وعلى الرغم من استمرار الخلافات الحدودية التي زرعتها بريطانيا في المنطقة فقد حرص أبن سعود على ألا تكون تلك الخلافات عائقاً في استمرار التواصل، وبناء العلاقات الودية بين المملكة وجيرانها، لذا فقد أكد في كل المناسبات على الروابط التاريخية المميزة، التي لا تستند إلى الجوار الجغرافي فقط، وإنما تتعدى ذلك لتشمل وبشكل متأصل ومتجذر العلاقات الأسرية والقبلية والسياسية والاقتصادية[٩].

وفي عهد الملك سعود بن عبدالعزيز (١٩٥٣-١٩٦٤) توجهت المملكة العربية السعودية نحو تعزيز العلاقات مع إمارات الخليج العربي، حيث عمل الملك سعود بجد وإخلاص لتطوير علاقة المملكة مع تلك الإمارات، لذا فقد سارت العلاقات السعودية – الخليجية على وجه العموم والسعودية – الكويتية على وجه الخصوص، لاسيما مسألة المطالبة العراقية بضم الكويت واندلاع الأزمة عام ١٩٦١، محققة تطورات إيجابية مهمة نحو الأفضل، أكدتها المواقف السعودية العلنية نحو صيانة واستقرار وإمارات الخليج العربي[١٠].

وعندما تولى الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) عرش المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٤، كان الملك فيصل شديد الحرص على تنمية العلاقات مع دول وإمارات الخليج العربي، وهذه العلاقات تميزت بشكل استثنائي لا مثيل له في الدائرة الإقليمية، حيث إن الاعتبارات التاريخية التي تربط شعوب المنطقة بعضها ببعض كانت أحد أهم الركائز الأساسية التي دعمت هذا التنامي الكبير في العلاقات مع دول الخليج العربي. لقد كان للملك فيصل أثر رائد وأساس في استقلال البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة[١١]. والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

السياسة السعودية تجاه القرار البريطاني بالانسحاب من منطقة الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١:

سارت السياسة السعودية تجاه دول وإمارات الخليج العربي في عهد الملك فيصل بالنهج الثابت نفسه، الذي سار عليه أسلافه الملك عبدالعزيز والملك سعود، وأوضح الملك فيصل سياسة بلاده العربية بالقول:((إن من أهداف سياستنا الخارجية التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية، والسعي إلى تحرير جميع أجزاء الوطن العربي التي لا تزال تحت الاستعمار)) [١٢].

أراد الملك فيصل التأكيد على استقلالية مشيخات الخليج العربي للضغط على بريطانيا لتوجيه نظرها نحو اهتمامه بمسألة استقلال هذه المشيخات، في الوقت الذي زادت تطلعات حكام تلك الإمارات للملك فيصل لما يتمتع به من مكانة كبيرة، وما أبداه من مساعدة لهم واهتمام بكل شؤون الخليج العربي، ولعل من مظاهر الاستقلالية التي أضفاها الملك فيصل على مشيخات الخليج تلك التي وضحت بداية من مراسم الاستقبال، حيث كان يحرص على استقبال حكام هذه الإمارات كاستقبال رؤساء الدول، ويعقد معهم الاجتماعات الرسمية، وهو ما كانت تتحفظ عليه السلطات البريطانية[١٣].

وبدأ الملك فيصل يبذل جهوده للضغط على بريطانيا لحثها على ضرورة منح الاستقلال لإمارات الخليج العربي، بعدما أعلنت الحكومة البريطانية في عام ١٩٦٦ عن عزمها الانسحاب من عدن في جنوب شبه الجزيرة العربية خلال عام ١٩٦٨، وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال أحاديثه وتصريحاته التي كانت تتناول قضايا المنطقة، ولقد

كثّف الملك فيصل جهوده لإقناع بريطانيا أثناء زيارته لها في أيار ١٩٦٧، والتي كانت أول زيارة لملك سعودي لبريطانيا[١٤]. وخلال مباحثاته مع الحكومة البريطانية أكد لرئيس الوزراء (ويلسون Willson) على ضرورة الانسحاب البريطاني ومنح الاستقلال لإمارات الخليج العربي، ووضع ترتيبات للأمن فيها لضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني من عدن[١٥]. وكان الملك فيصل قد طلب من الولايات المتحدة أيضاً، حرصاً على مصالحها، أن تساعده في الضغط على بريطانيا والتفاهم مع المملكة العربية السعودية في المسائل الخاصة باستقلال مشيخات الخليج العربي[١٦]. ولعل هناك بعض الظروف التي حدثت بالمنطقة قد ساعدت على استمرار الملك فيصل في الضغط على بريطانيا ومن بينها: شعور العرب بالمرارة من الموقف البريطاني أثناء الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة في حزيران ١٩٦٧، وهو الاستياء العربي العام الذي جعل من الوجود البريطاني على الأراضي العربية أمراً غير مستحبٍ ولا يخدم المصالح البريطانية في المنطقة، والذي ساعد على نمو الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني، مما عجّل بالانسحاب البريطاني من عدن قبل موعده وإعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧[١٧].

وخلال رحلة وزير الخارجية البريطاني غورونوي روبرتس(G. Roberts) الى منطقة الخليج العربي في ٩ كانون الثاني ١٩٦٨، للإعلان عن نيّة بريطانيا سحب قواتها العسكرية من المنطقة، اقترح اتفاقاً دفاعياً سعودياً – إيرانياً لتأمين عملية الانسحاب البريطاني، كون السعودية وإيران قوتين كبريين يمكن الاعتماد عليهما في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة[١٨]، فكان الجواب السعودي أن اصطفافاً كهذا يتعارض مع السياسة التقليدية للمكلة العربية السعودية المناهضة للتحالفات الثنائية، وتدعوا الى الحفاظ على وضع إمارات الخليج العربي والتأكيد على استقلالها السياسي بدون فرض وصاية عليها[١٩].

وعلى الرغم من أهمية منطقة الخليج العربي للمصالح الغربية بصفة عامة والبريطانية بصفة خاصة، إلا أن بريطانيا

أعلنت في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية سنة ١٩٧١، والذي قال عنه ويلسون: ((أنه يعدّ جزءاً من الإستراتيجية الشاملة لحلف الأطلنطي، الذي حدد لبريطانيا دوراً يتمثل في الدفاع عن وسط أوربا وحوض المتوسط)) [٢٠]. ولعل جميع تلك العوامل دفعت حكومة حزب العمال البريطانية برئاسة ويلسون الى أن تعلن في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب العسكري من الخليج العربي في موعد لايتجاوز نهاية عام ١٩٧١[٢١]، ومتضمناً إنهاء جميع الالتزامات الدفاعية والعسكرية البريطانية في منطقة الخليج العربي[٢٢]. وحاولت الحكومة البريطانية أن ترجع مبررات إعلانها هذا بسبب الصعوبات التي واجهت مصالحها وتواجدها العسكري في الخليج العربي [٢٣]، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت (Mical Stewart) أن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تحافظ على الاستقرار وعلى تدفق النفط عن طريق الوجود العسكري في المنطقة وإنما يجب أن يتم عن طريق تفاهم دول المنطقة في ذلك [٢٤].

تلك التداعيات جعلت بريطانيا تصدر قراراً باستدعاء(٦٠٠٠) آلاف عسكري من القوات البرية البريطانية المتواجدة في البحرين والشارقة، كما تضمن القرار العمل على إنهاء المعاهدات والاتفاقيات القديمة المتعلقة بشؤون الدفاع والحماية وإبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون باستثناء عملي لسلطنة مسقط وعُمان حيث وافقت بريطانيا على الحفاظ على نفوذها في جزيرة (مصيره) ذات الأهمية الإستراتيجية على مضيق هرمز[٢٥]، وذلك بسبب قيام حركة التحرير الوطنية في ظفار، وبسبب وضع السلطنة المستقل وعدم ارتباطها معها بمسؤوليات عسكرية وان كانت تقوم بتمثيلها في المنظمات الدولية بتكليف من قبل سعيد بن تيمور(١٩٣٣-١٩٧٠) سلطان مسقط وعُمان بسبب عدم وجود تمثيل خارجي للسلطنة آنذاك[٢٦].

أعلنت المملكة العربية السعودية بأنه لا توجد هناك مخاوف نتيجة لرحيل البريطانيين، ولهذا فقد أظهرت تحركات سريعة مع الدول المجاورة مثل الكويت من اجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج العربي والعمل على دعم إمارات الخليج العربي مادياً

وعسكرياً، وأكد الملك فيصل خلال لقائه بأمير الكويت الشيخ احمد الصباح في الكويت في ٨ نيسان ١٩٦٨ أن الدول العربية في الخليج العربي هي وحدها المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج(٢٧)، كما تحركت السعودية على مسار آخر خلال عامي ١٩٦٨-١٩٦٩ لغرض معالجة الانسحاب البريطاني حيث أرسل الملك فيصل أخاه الأمير خالد الى الولايات المتحدة في تموز ١٩٦٨ طالباً المساعدة والمساندة الأمريكية في ذلك لعدم وجود الثقة الكاملة بإيران في إطار المحافظة على أمن الخليج العربي بعد رحيل البريطانيين(٢٨)، وخلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز الى واشنطن في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩، أكدت الإدارة الأمريكية دور السعودية وضرورة دعمها ومساندتها للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانية(٢٩). وخلال اللقاء الذي جمع وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف، ووزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي في طهران في ١٤ نيسان ١٩٧٠، أكد الجانبان أن:((كُلاً من إيران والسعودية تريد أن تسحب بريطانيا قواتها من المنطقة، وسوف تتعاونان في الدفاع عن الخليج ولا حاجة لإقامة حلف منفصل للقيام بهذه المهمة))(٣٠).

الدور السعودي في استقلال إمارات الخليج العربي:

كان ساحل عمان يتألف من سبع مشيخات هي، أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القيوين ورأس الخيمة. وكانت كلها مرتبطة بمعاهدة حماية مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠، وكان صدور قرار الانسحاب البريطاني في بداية مرحلة جديدة من المساعي والمحادثات لتوحيد تلك الإمارات الصغيرة في دولة اتحادية واحدة (٣١).

حينما وجدت المملكة العربية السعودية تشابك الأمور مع بعض مشيخات الخليج العربي حول مسائل الحدود بسبب تزايد النفوذ البريطاني، تركت هذه المسائل جانباً لإيمانها بأنها مسألة داخلية سيتم التغلب عليها مع حكام هذه الإمارات بعيداً عن النفوذ البريطاني، الذي كان يعوق كل تقارب بينهم خوفاً على مصالحه(٣٢). ولهذا سارعت السعودية الى عقد مباحثات مع حاكم قطر الشيخ أحمد بن على آل

ثاني في الرياض انتهت بتوقيع اتفاقية لتحديد الحدود بينهما على أساس من الأخوة العربية والسيادة لكل من المملكة العربية السعودية وقطر وهي اتفاقية عام ١٩٦٥[٣٣].

ولما كانت إيران تعارض أي محاولة تؤدي الى توحيد مشيخات الخليج العربي في دولة واحدة، فقد بادرت المملكة العربية السعودية الى العمل على تبديد القلق الإيراني ومن ثم المضي في تشجيع تلك المشيخات على الاتحاد، وجاء التحرك السعودي من خلال الزيارة التي قام بها الملك فيصل بن عبدالعزيز الى إيران في ٨ كانون الأول عام ١٩٦٥ لإحداث نوع من التقارب بين البلدين، وساهمت تلك الزيارة في تقوية العلاقات السعودية – الإيرانية والتفاهم بشأن مستقبل تلك المشيخات[٣٤].

وبدأت المفاوضات التمهيدية للبحث عن مستقبل الخليج العربي بين أهله، وبدأ الملك فيصل في استقبال حكام إمارات الخليج العربي، ففي اليوم التالي للإعلان البريطاني استقبل الملك فيصل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٨، وفي الرياض دارت المباحثات بينهما حول القرار البريطاني وكيفية مواجهة الموقف، في الوقت الذي كانت تجرى فيه مفاوضات أخرى بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي الذي بادر بلقاء الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي العائد من زيارة الملك فيصل في الرياض أيضاً[٣٥].

ومن جانب آخر شجعت السعودية عقد اجتماع بين حاكم دبي راشد بن سعيد آل مكتوم وحاكم ابوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والذي تمخض عن توقيع اتفاق في ١٨ شباط ١٩٦٨، تضمن إقامة اتحاد فيدرالي بين إمارتي ابوظبي ودبي ليكون نواة لاتحاد يضم كل إمارات الخليج العربي الأخرى[٣٦].

وبعد صدور الاتفاق المذكور وجه حاكمي أبوظبي ودبي الدعوة لبقية حكام إمارات الخليج العربي الأخرى البحرين وقطر والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان، واجتمع حكام الإمارات التسعة في دبي من ٢٥–٢٧ شباط ١٩٦٨، وأكد الاجتماع على ضرورة إدراك الأخطار التي تحيط بالمنطقة وأهمية الوصول إلى ما يضمن مستقبل بلادهم، فكان توقيعهم على إعلان اتفاق دبي لقيام اتحاد الإمارات العربية[٣٧]. وسارعت المملكة العربية السعودية على الفور الى إعلان

ترحيبها وتأييدها الكامل لذلك الاتفاق الذي سيؤدي الى اتحاد شامل يجمع تلك الإمارات[٣٨]. وجاء ذلك بعد زيارة حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني للرياض في ٣ نيسان ١٩٦٨، إذ صدر بيان مشترك أكد على أن الاتحاد الذي قام بين إمارات الخليج العربي من شأنه تأمين واستقرار أمن المنطقة، وأبدى الملك فيصل استعداد بلاده لزيادة التعاون السياسي والاقتصادي والفني مع دول الاتحاد بما يضمن استقلالها وسيادتها[٣٩].

جوبهت تلك الجهود بحدوث خلافات بين بعض الإمارات حول طبيعة ونوع الاتحاد، ومعارضة إيران الاتحاد لأنه يضم البحرين وهى لا تقبل انضمامها لأي اتحاد عربي، وهنا تحركت الدبلوماسية السعودية لاحتواء الموقف، إذ قام الملك فيصل بزيارة رسمية للكويت في ٨ نيسان ١٩٦٨، واتفق مع الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت على دعم الإمارات العربية، وضرورة تسوية الخلافات التي تعوق الاتحاد، ومواجهة الأخطار التي تهددهم[٤٠]، وأوضح أمير الكويت للملك فيصل أن بلاده لا تستطيع مجابهة الموقف الإيراني، ولكنها ستربط كل تحركاتها في الخليج العربي بالسياسة السعودية، للعمل على إتمام قيام اتحاد بين إمارات الخليج العربي، فكان التنسيق بين البلدين المملكة العربية السعودية والكويت بداية الجهود التي قادها الملك فيصل لتصفية الخلافات بين إمارات الخليج، والسير بها نحو طريق الاستقلال[٤١].

وبوصفها وسيلة لتشجيع حكام الإمارات على حل الخلافات بشأن الاتحاد صرح الملك فيصل في ٢٣ أيار ١٩٦٨ قائلاً:((لن يُسبّبَ انسحاب بريطانيا أي فراغ في المنطقة مادامت الفيدرالية قائمة، وتتمتع بدعم الولايات المتحدة الأمريكية ودعم جيرانها، وفيما يعنينا نحن نؤيدها بدون تحفظ)) [٤٢]. كما صرح في هذا السياق بـــ :((أن الولايات المتحدة كدولة كبرى يمكن أن تملأ الفراغ البريطاني، وأنها تساند قيام اتحاد للإمارات العربية)) [٤٣].

بدأ واضحاً أن المملكة العربية السعودية حاولت من خلال تصريح الملك فيصل لفت انتباه إيران الى اهتمام الإدارة الأمريكية لمساعي الاتحاد، وأن على إيران أن لا تقف حائلاً أمام طموحات إمارات الخليج العربي في الاتحاد.

ولإزالة الخطر الخارجي الذي كان يعارض قيام اتحاد الإمارات العربية، المتمثل بإيران، تحركت السعودية مجدداً الى التفاهم مع إيران حول الموضوع، إذ صرح الملك فيصل في أيار ١٩٦٨ قائلاً:((أنه على الدول العربية حفظ الاستقرار السياسي في الخليج، وأن لإيران مصالح في الخليج كما للعرب مصالحهم أيضاً، وسيحافظ العرب على مصالحهم كما ستحافظ إيران على مصالحها)) [٤٤]. كما صرح الملك فيصل أن عرب الخليج لن يضطلعوا بأيّ نشاط ضد المصالح الإيرانية في المنطقة[٤٥].

تضمن التصريح مسائل مهمة تمثلت في رؤية المملكة العربية السعودية بأن على حكام الإمارات أن يتجهوا الى حل خلافاتهم والحفاظ على مصالحهم من خلال التسريع في انجاز الاتحاد، فضلاً عن الإقرار بأن لإيران مصالح في منطقة الخليج العربي، وهي وسيلة لإقناع إيران بعدم معارضة الاتحاد مقابل الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

يبدو أن السعودية أرادت أن تتبع دبلوماسية هادئة مع إيران فيما يتعلق بموضوع البحرين، فخلال زيارة مستشار الملك فيصل، معروف الدواليبي لإيران في مطلع أيار ١٩٦٨، أوضح الدواليبي أثناء لقائه شاه إيران أن المطالبة بضمّ البحرين سيهدد علاقات إيران بالعالم العربي، فيما طلب الشاه من المبعوث السعودي أن يبلغ الملك فيصل أنه سيتخلى عن مطالبته بضمّ البحرين وأن ينقل إليه رغبته في زيارة السعودية في أقرب وقت لتسوية المشاكل العالقة[٤٦].

لقد كان من نتائج التحرك السعودي الأخير أن حصلت زيارة الشاه محمد رضا بهلوي للسعودية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٨، واجتمع مع الملك فيصل[٤٧]، وتوصل الجانبان الى عقد اتفاق نص على تسوية الحدود البحرية في مياه الخليج العربي، فضلاً عن الاتفاق على حفظ أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، لاسيما إمارة البحرين، واستطاع الملك فيصل إقناع شاه إيران بضرورة التخلي عن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين[٤٨]. ودليل ذلك ما صرح به شاه إيران خلال زيارته لنيودلهي في الهند في ٤ كانون الثاني ١٩٦٩ قائلاً:((نحن على استعداد من أجل تحقيق الاستقرار بالمنطقة، أن نجعل المطالب الإيرانية بالبحرين تموت دون ضجيج...إننا

حين يتعين علينا أن نتفاهم مع الملك فيصل على اعتبار أن البحرين إمارة عربية، فإنه يجب علينا إقناع شعبنا بأن هناك ظروفاً دولية أملت هذا التغيير))[٤٩].

يعد هذا التصريح اعترافاً من شاه إيران بعروبة البحرين، وهو ما سعى إليه الملك فيصل، وأوصله إليه خلال مباحثاته معه، وهكذا نجح الملك فيصل بالدبلوماسية الهادئة في إقناع الشاه بالتخلي عن أطماعه في البحرين، ليزيح من أمام إمارات الخليج العربي أحد الأخطار المهمة التي كانت تهدد إقامة أي اتحاد بين هذه الإمارات.

تواصل التقارب السعودي – الإيراني خلال تلك الفترة، فقد وقّع الطرفان اتفاقية السيادة على جزيرتي (عربية) و (فارسي) الواقعتين في منتصف المسافة للمياه الإقليمية للبلدين في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٩، بوصفها وسيلة مهمة اتبعتها المملكة العربية السعودية من أجل إنهاء المشاكل العالقة بين البلدين والتفاهم بشأن الحفاظ على أمن واستقرار إمارات الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة[٥٠].

كان التقارب السعودي – الإيراني متوافقاً مع السياسة الأمريكية، لا سيما وأن الإدارة الأمريكية قد أعلنت مبدأ نيكسون في ٢٥ تموز ١٩٦٩، واعتماد سياسة العمودين(Twin Pillar Policy) والمتمثل بالاعتماد على إيران والسعودية في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني[٥١]. وفي عام ١٩٦٩ قدم مجلس الأمن القومي الأمريكي دراسة أوضح فيها بأن إيران والسعودية لديهما الرغبة في ملء (الفراغ) الناتج عن الانسحاب البريطاني وان الإدارة الأمريكية تؤيد هذه الرغبة وضمان إسناد هاتين الدولتين، وأوضحت الدراسة أن تطبيق هذه السياسة سوف يساعد على، ما أسمته، تقليل الخطر السوفيتي بالتدخل في المنطقة الى أدنى درجاته دون الحاجة الى تدخل أمريكي مباشر[٥٢]. والأهم من ذلك أن الحكومة الأمريكية كانت رغبتها في تشجيع محاولات التعاون الإقليمي بين إمارات الخليج العربي، فضلاً عن عدم التدخل في شؤونها الداخلية وذلك لتخفيف الحساسية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الفيتنامية(١٩٥٤–١٩٧٥)[٥٣].

وهذا يعني أن تحرك السعودية باتجاه التعاون مع إيران للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، جاء متوافقاً مع السياسة الأمريكية الداعية الى تهدئة الأوضاع في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني ودعم الجهود السعودية في تقريب وجهات النظر بين إمارات الخليج العربي وتشجيعها على الاتحاد فيما بينها.

وفي الوقت الذي كانت المملكة العربية السعودية تجري اتصالاتها مع إيران للعمل على الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وتبديد المخاوف من المفاوضات التي كانت تقوم بها إمارات الخليج من أجل التوصل الى إقامة الاتحاد، فقد كانت الاتصالات تجري على قدم وساق بين حكام الإمارات الخليجية من أجل تسوية الخلافات التي كانت عالقة فيما بينهم، معتمدين بذلك على جهود المملكة العربية السعودية في تسوية الخلافات وإقناع إيران بالتخلي عن أي ادعاء بالسيادة على بعض إمارات الخليج العربي [٥٤].

واصل حكام الإمارات الخليجية مشاوراتهم حول الاتحاد، وعقدوا اجتماعهم الثالث بعد اجتماعي دبي وأبو ظبي، وعقد هذه المرة في الدوحة بإمارة قطر في ١٠-١٤ أيار ١٩٦٩، وتم مناقشة مقترحات عديدة من بينها اختيار رئيس للاتحاد ونائب ينتخبان من بين أعضائه، ويستبدل بالمجلس الاتحادي المؤقت مجلس وزاري، وتشكيل لجنـــــة لوضع مشروع الدستور المؤقت للاتحاد، ومع هذا فقد استمرت نقاط الخلاف، وانحصرت هذه المرة في اختيار عاصمة مؤقتة للاتحاد وطريقة تشكيل المجلس الاستشاري للاتحاد، ومرة أخرى استمرت الخلافات في وجهات النظر بين حكام الإمارات التسعة لأن غالبية الوفود لم ترحب باختيار عاصمة إحدى الإمارات لتكون عاصمة للاتحاد[٥٥].

وفي ضوء تجدد الخلافات بين أعضاء الاتحاد المرتقب، وبسبب اقتراب موعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، كثفت السعودية جهودها للدفع باتجاه إعلان دولة الاتحاد، وجاء ذلك خلال زيارة حكام ابوظبي ودبي ورأس الخيمة للرياض في تشرين الأول ١٩٦٩، إذ حث الملك فيصل حكام الإمارات على استغلال الوقت لإعلان الاتحاد وترك الخلافات الجانبية، ونجحت الجهود السعودية في عقد الاجتماع الرابع في إمارة أبوظبي في نهاية تشرين الأول

١٩٦٩، وتم الاتفاق على قرارات عدة أهمها انتخاب الشيخ زايد رئيساً للاتحاد لمدة سنتين، واختيار أبو ظبي لتكون عاصمة مؤقتة للاتحاد إلى أن تبنى عاصمة جديدة له، والعمل على تشكيل أول وزارة اتحادية، وإسناد رئاستها إلى الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني ولى عهد قطر(٥٦).

ورغم توقيع الاتفاق المذكور إلا أن حاكمي قطر ورأس الخيمة خرجا من الاجتماع احتجاجاً على دخول المعتمد السياسي البريطاني جيمس تردويل (James Tradwill) الى قاعة الاجتماع في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٩ لحث حكام الإمارات على الاتفاق، وعدوه نوعاً من التدخل في شؤون الإمارات الداخلية(٥٧).

استمرت جهود المملكة العربية السعودية من أجل الاتحاد بين إمارات الخليج العربي التسع حتى تحصل على استقلالها، وتصبح دولة واحدة تستطيع حفظ الاستقرار والسلام في منطقة الخليج العربي، وهو نفس الموقف الذي كانت تؤيده الحكومة البريطانية، والذي أعلنه مبعوث وزير الخارجية البريطاني لإمارات الخليج العربي وليم لوس (William Luce) في آب ١٩٧٠ حيث أكد أن سياسة حكومته تدعم اتحاد الإمارات العربية التسع لتأمين الأمن والاستقرار في المنطقة ويحفظ المصالح البريطانية في نفس الوقت(٥٨).

ونظراً لأهمية هذه التطورات الحاصلة في إمارات الخليج العربي، وتصاعد اهتمام الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بمباحثات الوحدة، وضرورة توحيد الجهود العربية، قام مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الثالثة والخمسين المنعقدة للمدة من ٧- ١٤ اذار ١٩٧٠، وعن طريق لجنة الشؤون السياسية بدراسة مذكرة الأمانة العامة والجمهورية العربية السورية حول قضايا الخليج العربي، وفي نهاية المباحثات أصدر المجلس قراراً في ١١ آذار ١٩٧٠، بإجماع الوفود العربية المشاركة ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان بالموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية آلاتية نصه:

أولا : أن يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة إمارات الخليج العربي في اقرب فرصة ممكنة استكمالاً لزيارته السابقة.

ثانياً : أن تزود الدول العربية الأعضاء الواقعة في منطقة الخليج العربي الأمين العام بما لديها من معلومات لتيسير مهمته[٥٩].

وفي الإطار ذاته استضافت المملكة العربية السعودية المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في مدينة جدة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٧٠، وتناول المؤتمر عدداً من القضايا العربية والإسلامية، وخرج بعدة قرارات منها: ضرورة تكاتف الدول العربية والإسلامية من أجل مساعدة الشعوب كي تحصل على استقلالها، في إشارة واضحة الى إمارات الخليج العربي[٦٠].

كانت المملكة العربية السعودية المحطة الأساسية التي يلجأ الى حكام الإمارات الخليجية للتشاور معها بخصوص الاتحاد، ففي ٧ أيار ١٩٧٠ توجه حاكم دبي الشيخ راشد بن مكتوم الى السعودية واجتمع مع الملك فيصل، وناقش الجانبان المساعي الحثيثة لإقامة دولة الاتحاد والمعوقات التي تواجهه، وأكد الملك فيصل لضيفه حرص ودعم المملكة الكامل لإزالة الخلافات الناشئة بين الإمارات الخليجية[٦١]. وحرصاً من جانب المملكة العربية السعودية على إنهاء الخلافات العالقة أمام دولة الاتحاد، توجه الملك فيصل الى إمارة دبي في ٦ حزيران ١٩٧٠ وعقد اجتماعاً مع الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي، تناول خلاله مساعي إمارات الخليج العربي في إقامة اتحاد فيما بينها، وأعرب الشيخ راشد عن شكر وامتنان شعوب إمارات الخليج العربي للدور السعودي الحثيث والداعم لاستقلال تلك الإمارات في المحافل العربية والدولية[٦٢].

وعلى صعيد أخر تجددت الوساطة السعودية – الكويتية تنفيذاً لما جاء في توصية لجنة الشؤون السياسية في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠، فواصلت الدولتان بالتنسيق مع جامعة الدول العربية في تقريب وجهات النظر بين حكام إمارات الخليج العربي والعمل على تجاوز الخلافات الشكلية لمواصلة مباحثات الوحدة والخروج بنتائج ايجابية تخدم مستقبل الخليج العربي[٦٣]، إذ جاء وفدا السعودية برئاسة الأمير نواف بن عبدالعزيز آل سعود مستشار وشقيق الملك فيصل الخاص، والكويت برئاسة وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر في زيارة مشتركة للإمارات الخليجية في كانون الثاني ١٩٧١، وقد حمل الوفد رسالتين الى

الشيخ زايد بن سلطان، من الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح سالم الصباح أمير دولة الكويت، تتضمنان وجهة نظر العاهلين، وقناعتهما بأهمية قيام الاتحاد، بوصفه الركيزة الأساسية لسلامة المنطقة ومصلحة الإمارات ومنطقة الخليج بصورة عامة، كما قاموا بنفس المهمة الى إمارات الخليج العربي الأخرى، كما تضمنت تلك الرسائل عدد من المقترحات الخاصة بدولة الاتحاد، مثل مسألة التمثيل في المجلس الاستشاري، وعلى أن تكون عاصمة الاتحاد هي المقر الدائم لجميع سلطاته وهيئاته وأجهزته، وحق الإمارات في إنشاء قوات محلية، أما بخصوص التصويت بالمجلس، فأن قرارات المجلس تصدر بالإجماع(٦٤).

وفي مطلع نيسان ١٩٧١ أرسل الملك فيصل وفداً آخر للوساطة السعودية – الكويتية برئاسة وكيلا وزارة الخارجية في البلدين، وقام الوفد بجولة ثانية في كل إمارات الخليج العربي لمعرفة ردود هذه الإمارات على المقترحات السعودية – الكويتية، وقد تمثلت هذه الردود في موافقة الشارقة وأم القوين والفجيرة على كل المقترحـــــات، وأيدتهـــا أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة وعجمـــــان مع بعض التحفظات. أما رد البحرين وقطر فقد كان متصلباً نحو موقفهما من العاصمة الاتحادية الدائمة والتمثيل الاستشاري في الدستور المؤقت(٦٥).

انتهت الوساطة السعودية – الكويتية دون أن تنجح في حمل إمارتي قطر والبحرين على أن تبدي كلاهما مرونة أكثر في موقفيهما تجاه المسائل المختلف عليها، فبقت تلك المسائل موضع خلاف كما كانت دون إحراز أي تقدم، وبدا أن مشروع الاتحاد قد بلغ طريقاً مسدوداً(٦٦).

يتضح مما سبق أن ترحيب إمارات ابوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وأم القوين والفجيرة وعجمان على المقترحات السعودية – الكويتية حول دولة الاتحاد، أنها تجاوبت وتفهمت الجهود التي بذلتها كل من السعودية والكويت لإنجاح مفاوضات الاتحاد، وفي المقابل بدأت جهود المملكة العربية السعودية تنطلق من الاتحاد التساعي إلى دعم استقلال البحرين، ثم استقلال قطر، ثم استقلال إمارات الخليج العربي الأخرى التي تجاوبت مع إقامة اتحاد يجمع إماراتها العربية في دولة واحدة .

السعودية واستقلال إمارة البحرين:

كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل الاتحاد التساعي، محاولة كل من البحرين وقطر الحصول على الاستقلال بعيداً عن الاتحاد. وشعور هاتين الإمارتين بامتلاكهما لمقومات الاستقلال، فضلاً عن خيبة أملها في الحصول على مكانة هامة ومتميزة في الاتحاد. تشكل إمارة البحرين أهمية إستراتيجية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الروابط الأسرية التي تجمع آل سعود بآل خليفة، فعندما أعلنت إيران في عام ١٩٥٨ البحرين إقليماً تابعاً لها، رفضت السعودية ذلك الإعلان وسارعت الى حماية البحرين من خلال توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الجانبين(٦٧). وخلال زيارة حاكم البحرين الشيخ عيسى آل خليفة للسعودية واجتماعه مع الملك فيصل في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٨، صدر بيان مشترك شدّد على الروابط التاريخية القوية التي تجمع الطرفين ودعم السعودية الكامل للبحرين وإمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي، وأكد الملك فيصل خلال الاجتماع أن:((أي هجوم على البحرين سيُعتبر هجوماً على السعودية وسيواجه بكلّ الموارد المتاحة لبلاده))(٦٨).

وهذا يعني أن الدعم السعودي، في نظر البحرينيين، وسيلة لضمان استقلال الإمارة الى جانب حشد الدعم الإقليمي للوقوف بوجه الادعاءات الإيرانية بضمّ البحرين، وهو ما تم مناقشته خلال زيارة ولي عهد إمارة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للسعودية في ٢٠ أيار ١٩٦٩، إذ أعرب الملك فيصل عن حرص المملكة العربية السعودية للجهود المبذولة لإقامة دولة الاتحاد، والوقوف الى جانب البحرين في مشاكلها مع إيران(٦٩)، وكما مر بنا سابقاً، فقد وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب البحرين، لا سيما مسألة الادعاءات الإيرانية بالسيادة عليها، حتى استطاع الملك فيصل أن يقنع شاه إيران بالتخلي نهائياً عن الادعاءات الإيرانية في البحرين– كما رأينا – بعدما يقرب من مائة وخمسين عاماً من التمسك بالدعاوى الإيرانية فيها(٧٠). ولعل جهود الملك فيصل لم تتوقف نحو البحرين بإعلان شاه إيران، الذي كان عاملاً مشجعاً للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة للتطلع نحو استقلال بلاده، بل استمرت هذه الجهود من خلال المحاولات المستمرة لقيام اتحاد بين الإمارات العربية(٧١).

وبموازاة ذلك قام الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رئيس الحرس الوطني السعودي، بزيارة رسمية للبحرين في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠، وعقد اجتماعاً مع حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وتناول معه قضية الاتحاد، وأكد الأمير عبدالله على الدعم السعودي الكامل للبحرين في مواجهة الادعاءات الإيرانية، فضلاً عن اهتمام المملكة بضرورة حصول إمارات الخليج العربي على استقلالها(٧٢).

ورغم رغبة السعودية بإنجاح قيام الاتحاد التساعي، والذي لم ينجح بسبب خروج البحرين وقطر منه، إلا أنها احترمت رغبة البحرين في إعلان استقلالها، وأدى ممثلو المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً في الوساطة الدبلوماسية بين هذه الأطراف خصوصاً مع بريطانيا وإيران، وأكد الوفد البريطاني وبتأييد من السعودية، على فكرة تكوين لجنة دولية لتقصي الحقائق بإشراف الأمم المتحدة تتوجه الى البحرين، حتى تم التوصل إلى اقتراح يقضى بتشكيل لجنة من الأمم المتحدة لتقصى الحقائق، واستطلاع الرأي في البحرين حول مستقبلها، وقد أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة لجنة تقصي الحقائق برئاسة فيتوري جو شاردي (V. Gueccardi) بناء على هذا الاقتراح في آذار ١٩٧٠(٧٣)، وبعد الاستفتاء الذي أُجري في البحرين رفع جوشياردي تقريره إلى الأمم المتحدة في ١١ أيار ١٩٧٠ والذي تضمن أن أغلبية الشعب البحريني لا تود أن تصبح تحت وصاية أية دولة أجنبية وتنادي باستقلال البحرين، ومن هنا سحب الشاه ادعاءاته بالسيادة على البحرين في أيار عام ١٩٧٠(٧٤)، وجاء ذلك بعد زيارة الملك فيصل لإيران في ١٦ أيار ١٩٧١، الذي تباحث مع شاه إيران مرة أخرى لتأييد إعلان استقلال البحرين وقطر وإمارات الخليج العربي الأخرى(٧٥). كما أقدمت بريطانيا على إلغاء معاهداتها مع البحرين في ١٤ آب ١٩٧١ وتم إعلان استقلال البحرين في السنة نفسها(٧٦)، وبذلك تمت تسوية هذه المسألة بعد نزاع طويل استمر حوالي ١٥٠عاماً. وعلى الفور أعلنت المملكة العربية السعودية اعترافها رسمياً بدولة البحرين(٧٧).

السعودية واستقلال قطر:

حافظ الملك فيصل على العلاقات السعودية الودية مع قطر، وأراد أن يؤكد

السيادة القطرية على أراضيها منذ تولّيه مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٤، وذلك حينما قام بعقد معاهدة تسوية الحدود بين البلدين في عام ١٩٦٥ بالرغم من المعارضة البريطانية، واستمرت بعدها العلاقات الودية بين المملكة العربية السعودية وقطر(٧٨).

وعندما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج العربي عام ١٩٦٨، شاركت قطر في مفاوضات اتحاد الإمارات العربية التساعي، وأدت دوراً بارزاً فيه، ووقفت مؤيدة للوساطة السعودية، وظلت قطر متمسكة بالاتحاد التساعي تأكيداً على رغبة الملك فيصل، وبدأت قطر تتطلع الى الطريق الذي سلكته البحرين نحو الاستقلال، عندما تأكد لديها أن انضمامها إلى الاتحاد لن يحقق لها المركز القيادي الذي كانت تتوق إليه(٧٩).

ولما كانت قطر تدعو الى حسم تعيين عاصمة للاتحاد ورئيساً لهذا الاتحاد، فان بقية الإمارات كانت تدعو الى التمهل، الأمر الذي حدا بإمارة قطر الى إرسال مبعوث الى السعودية التي تربطها علاقات متينة لتطرح أمام الحكومة السعودية الأسباب التي تعرقل الوحدة، وهذا يعد دليلاً على الدور الذي تريد أن تؤديه السعودية من خلال قطر في محادثات الوحدة، إذ دعمت مطالبة قطر برئاسة الاتحاد وبعاصمته للتأثير على سياسة الاتحاد وإبعاد ابوظبي والبحرين عن مكان الصدارة فيه(٨٠).

وعندما لم تنجح قطر في تضمين طروحاتها في شكل الاتحاد، أخذت تتطلع إلى الطريق الذي سلكته البحرين نحو الاستقلال، عندما تأكد لديها أن انضمامها إلى الاتحاد لن يحقق لها المركز القيادي الذي كانت تتوق إليه. ففي أيلول ١٩٧٠ أعلنت قطر خروجها من اتحاد الإمارات العربية واتجه المسؤولون فيها نحو بدء الاستعدادات لإعلان استقلال قطر(٨١).

وتأكيداً للدور السعودي المتواصل لاستقلال إمارات الخليج العربي، فإن الملك فيصلاً حث إيران أثناء زيارته إلي طهران في أيار ١٩٧١ على الوقوف بجانب استقلال قطر وبقية إمارات الخليج العربي الأخرى، ولقد أشاد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر بهذه الجهود التي بذلها الملك فيصل واهتمامه بقضايا الخليج العربي وجهوده نحو العمل على استقلال المنطقة(٨٢).

بعد إعداد الأوضاع الداخلية بما يتلائم والاستقلال قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد القطري بإعلان بيان الاستقلال في ١ أيلول ١٩٧١ الذي أكد فيه أن دولة قطر مستقلة ذات سيادة كاملة وأنها قررت إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة وجميع الاتفاقيات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها والمبرمة مع الحكومة البريطانية(٨٣).

وفي ٤ أيلول ١٩٧١، قام الشيخ احمد بن علي آل ثاني بإصدار مرسوم تم فيه تغيير حاكم قطر الى أمير دولة قطر ومن نائب حاكم قطر الى نائب أمير دولة قطر ومن إمارة قطر الى دولة قطر(٨٤).

وإدراكاً لأهمية الانضمام الى عضوية جامعة الدول العربية قدمت قطر طلباً الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السادس والخمسين للمدة من ١١ أيلول – ٧ كانون الأول ١٩٧١ تطلب فيها الانضمام الى عضوية جامعة الدول العربية، وفي ١١ أيلول ١٩٧١ اصدر مجلس الجامعة قراراً بإجماع وفود الدول العربية الأعضاء ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان، نص على قبول قطر عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية(٨٥).

وعلى الفور اعترفت المملكة العربية السعودية بدولة قطر، وتعبيراً عن موقف وجهود الملك فيصل نحو استقلال قطر قام الشيخ أحمد بن على آل ثاني بزيارة المملكة العربية السعودية في ١٥ أيلول ١٩٧١، وقدم شكر بلاده للملك فيصل ودور المملكة المتواصل في دعم استقلال إمارات الخليج العربي، وظلت العلاقات السعودية – القطرية قائمة على مبادئ المودة والأخوة وتؤدي دورها بين دول المنطقة(٨٦).

السعودية واستقلال الإمارات العربية المتحدة:

بعد حصول كل من البحرين وقطر على استقلالهما، أصبحت إمارات الخليج العربي سبع إمارات وهى أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة وعجمان وأم القوين، الواقعة على الساحل الأيمن من الخليج العربي. وجدت هذه الإمارات أن السبيل الوحيد أمامها هو إقامة اتحاد فيما بينها واجتمع حكامها في دبي ليقرروا مصيرهم وليقرروا إنشاء الاتحاد الجديد بينهم(٨٧).

كانت علاقات المملكة العربية السعودية مع هذه الإمارات في ظل الوجود البريطاني علاقات قائمة على الأخوة العربية، وتتميز بالود والتقارب، وإن كانت تبدو حذرة في بعض الأوقات مع إمارة أبو ظبي، نظراً للخلافات الحدودية والنزاع على واحات البريمي والتي حاولت المملكة حلها مراراً في ظل الوجود البريطاني بدون جدوى(٨٨).

وبعد توقيع اتفاق دبي بين إمارتي ابوظبي و دبي في شباط ١٩٦٨ الداعي الى تكوين دولة الاتحاد يجمع كل إمارات الخليج العربي، عبرت المملكة العربية السعودية عن تأييدها للاتحاد رغم الخلافات الحدودية بينها وبين إحدى إمارات الاتحاد الهامة (أي أبو ظبي) (٨٩). وهناك عدة اعتبارات سياسية وإستراتيجية دفعت السعودية إلى تأييدها للاتحاد التساعي، ذلك أنها كانت تخشى في حالة قيام اتحاد ثنائي أن يقوى نفوذ أبو ظبي، وبالذات شيخها زايد بن سلطان وكانت السعودية قد اتخذت موقفاً من الشيخ زايد بعد تسلمه حكم إمارة أبو ظبي سنة ١٩٦٦ وإعلانه أن مدينة العين إحدى قرى واحة البريمي العاصمة الثانية لإمارة أبو ظبي، وعدّت السعودية هذا العمل تقويضاً لنفوذها في واحات البريمي(٩٠).

وقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في التأثير على قطر من حيث مطالبتها برئاسة الاتحاد وبعاصمته محاولة للتأثير على سياسة الاتحاد وإبعاد أبو ظبي والبحرين عن مكان الصدارة، ومن ثم نشأ محور داخل الاتحاد بتأييد من السعودية تمثل في قطر ودبي ورأس الخيمة. وتؤكد بعض المصادر أن المملكة العربية السعودية هي التي صاغت جدول الأعمال الذي قدمه الوفد القطري للمجلس الأعلى في ٢٥ حزيران ١٩٦٨، في محاولة منها لكي تتزعم إمارة قطر رئاسة الاتحاد حتى تبقى هي المهيمنة على أمور الدولة الجديدة مستهدفة من ذلك إبعاد أبو ظبي بصفتها الأغنى والأقوى بين إمارات الساحل العماني(٩١).

وعلى أية حال خففت السعودية من دعمها لقطر خوفاً من فشل الاتحاد وعدم تمكن الحكام من اتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد والواضح أن مظاهر السلوك الدبلوماسي السعودي هو الظهور باستمرار بمظهر الحريص فعلاً على وجود الاتحاد ونجاحه(٩٢).

وبعد أن لاحظت السعودية بوادر انهيار الاتحاد التساعي حاولت تضييق شقة الخلاف بين الإمارات وبذلت أقصى الجهود من أجل تجاوب شيوخ الاتحاد مع سياسة السعودية في هذا الشأن باعتبارها الضمان الأكيد لإخراج الاتحاد من مرحلة الجمود وتطويره حتى يصبح عاملاً من عوامل استقرار المنطقة(٩٣).

وبالفعل بدأت جهود الملك فيصل تؤدي دورها هذه المرة بين حكام الإمارات السبعة، وأرسل الملك فيصل بسفيره في الكويت مبعوثاً منه يتنقل بين الإمارات لمحاولة تضييق الخلافات بين الحكام، وكان الملك فيصل يؤكد في مواقفه: ((أن أرض الخليج العربي لأهله، وسنبقى على اتصال بهم حتى يتحقق لهم ما يريدون))(٩٤).

توصل حكام الإمارات خلال اجتماعهم في تموز ١٩٧١ إلى الاتفاق على إعلان قيام اتحاد لإمارات الخليج العربية السبع، وعلى الرغم من امتناع إمارة رأس الخيمة عن التوقيع على دستور الاتحاد – في ذلك الوقت– فإن هذا لم يحل دون إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة مستقلة في ٢ كانون الأول ١٩٧١ من الإمارات الست المتبقية وهي أبو ظبي– دبي– الشارقة– الفجيرة– أم القوين– عجمان، وأصدر المجلس الأعلى بياناً أعلن فيه اختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس(٩٥).

يبدو أن تردد إمارة رأس الخيمة في التوقيع على الانضمام الى دولة الاتحاد، كانت تقف ورائه السعودية، التي أدت دوراً واضحاً وصريحاً في عدم انضمام رأس الخيمة، الحليف الوفي للمملكة، حتى تبقى حجر عثرة في مسيرة الاتحاد الجديد، وقد قامت أبو ظبي بمحاولات تودد إلى السعودية عن طريق رئيس الديوان الأميري ووزير الدولة لشؤون الرئاسة أحمد خليفة السويدي، يساعده في ذلك مهدي التاجر مستشار حاكم دبي والرجل القوي فيها. وكان الهدف من هذهِ الحركة، التي لم يكتب لها النجاح، الضغط على رأس الخيمة لدخول الاتحاد(٩٦).

لم تعترف المملكة العربية السعودية بإعلان دولة الاتحاد في البداية، لا بل أنها عارضت انضمام دولة الإمارات إلى جامعة الدول العربية، مبررة ذلك المنع على أساس (أنه لا

يمكن أن تعترف بهذه الدولة قبل حل النزاع القائم بين السعودية وأبو ظبي على الحدود حول واحة البريمي حيث أن أبو ظبي هي إحدى إمارات الدولة الاتحادية) [٩٧].

وبقي ذلك الموضوع حتى تم تسويته، وذلك خلال الزيارة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان إلى الرياض في آب ١٩٧٤، وخلال اجتماعه مع الملك فيصل قال الشيخ زايد:((خذوا ما تريدونه)). فرد عليه الملك فيصل:((لا نريد شيئاً، ما تريدونه نوافق عليه))[٩٨]. وعلى أثر ذلك تم توقيع اتفاقية تحديد الحدود بينهما في واحة البريمي، والتي طال انتظارها على أساس من الأخوة الصادقة بين البلدين، إذ تنازلت المملكة عن معظم أراضي الواحة في مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث (سبخة مطي) على الخليج العربي في غربها، وعندها أعلنت المملكة العربية السعودية اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة بحدودها الجديدة، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، حرصاً ودعماً منها على استمرار العلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين[٩٩]. لا بل إن الملك فيصل أكد أكد في ذلك الوقت أن المملكة لن تقف عند تصفية الخلافات الحدودية، التي عُولج الكثير منها، بل إنها مستعدة لزيادة التنسيق والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي مع جميع دول الخليج بما في ذلك الدول التي استقلت في عام ١٩٧١، وذلك من خلال التنسيق فيما بينها ضمن الاتفاقيات الثنائية والجماعية[١٠٠].

الخلاصة

تشير المعطيات الواردة في البحث الى إن الإعلان البريطاني بالانسحاب من الخليج العربي فتح الباب أمام تطورين هامين في السياسة الخارجية السعودية، بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الأول: هو ترتيب أوضاع المنطقة قبل الانسحاب البريطاني من خلال إقامة اتحاد بين المشيخات والإمارات الصغيرة في الخليج العربي، وهو ما تمخض في النهاية عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١، والثاني: حسم موضوع الادعاءات الإيرانية في البحرين

تمهيداً لإقامة تعاون سعودي- إيراني للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل يخدم مصالح الغرب من جهة ويخدم أمن واستقرار أنظمة الحكم الملكية والأُسرية في المنطقة من جهة أخرى، وقد جاء ذلك التعاون السعودي- الإيراني استجابة للسياسة الأمريكية في المنطقة وفي إطار مبدأ نيكسون الصادر في ١٩٦٩.

أراد الملك فيصل التأكيد على استقلالية إمارات الخليج العربي للضغط على بريطانيا لتوجيه نظرها نحو اهتمامه بمسألة استقلال هذه الإمارات، في الوقت الذي زادت تطلعات حكام تلك الإمارات للملك فيصل لما يتمتع به من مكانة كبيرة، وما أبداه من مساعدة لهم واهتمام بكل شؤون الخليج العربي، ولعل من مظاهر الاستقلالية التي أضفاها الملك فيصل على إمارات الخليج هي مراسم الاستقبال التي كان يستقبل بها حكام تلك الإمارات على غرار استقبال الوفود الأجنبية والعربية.

إن السياسية التي اتبعها الملك فيصل وبعد نظره تجاه إيران وتعامله مع الشاه ساعد بشكل كبير على إقناع طهران بالعدول والتخلي عن مطالبها بالبحرين، عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وقبول مسألة الاستفتاء الذي كان حتماً يتجه نحو المطالبة القوية باستقلال البحرين وإعلانها دولة مستقلة. وكانت تلك الدبلوماسية متوافقة مع السياسة الأمريكية الداعية الى تهدئة الأوضاع في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني ودعم الجهود السعودية في تقريب وجهات النظر بين إمارات الخليج العربي وتشجيعها على الاتحاد فيما بينها.

الهوامش:

(١) نشأت الدولة السعودية الأولى بتحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع الإمام محمد بن سعود في عام ١٧٤٥ وقد انتهت هذه الدولة بدخول قوات محمد علي باشا إلى الدرعية عاصمتهم سنة ١٨١٨ ثم أعيد إحياء دولة آل سعود مرة ثانية على يد فيصل بن تركي بن محمد بن سعود في سنة ١٨٣٤ وقد مزقتها الصراعات الداخلية والتي كان من نتيجتها أن تمكن آل رشيد من القضاء عليها في سنة ١٨٨٩. وقد غادر عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل وكان عمره حينئذٍ عشر سنوات نجد إلى الكويت مع والده. وتعد فترة بقائه في

الكويت بمثابة المدرسة التي صقلت مواهبه حيث انطلق سنة ١٩٠١-١٩٠٢ وتمكن من قتل حاكم شمر في الرياض ودخل الدرعية وأنهى حكم آل رشيد فيها ويعد هذا التاريخ هو البداية الحقيقية لنشوء الدولة السعودية الثالثة. وقام بتوسيع حكمه بعد أن ضم الأحساء إليه سنة ١٩١٣ بعد أن طرد العثمانيين منها . ثم أخذ يُلقب بعد ذلك بلقب سلطان نجد وملحقاتها. وبعد أن قضى على المملكة الهاشمية في الحجاز سنة ١٩٢٥ ونودي به ملكاً على الحجاز أصبح يعرف بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. للمزيد من التفاصيل ينظر: مديحة احمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ط١، دار الشروق للنشر، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ص١٩-٢٥.

(٢) محمد عمر مدني، العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية، (الرياض، ١٩٩١)، ص١٧.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية ، (القاهرة ،١٩٩٦)، ص ١٦٣ .

(٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٧٠)، ج٢، ص٦٥ ؛ علي مفلح محافظة، " العلاقات السعودية – البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨"، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٩٩، ص١٥. متاح على الموقع: www.darah.org.sa

(٥) سيد احمد محمد يونس، المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية من ١٩٢٤-١٩٥٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥، ص ص٢٥١-٢٥٣.

(٦) كينث وليمز، ابن سعود، ترجمة: كامل صموئيل مسيحية، (بيروت، ١٩٣٤)، ص ص١١٤-١٢٠.

(7) Fouad Kazem Barradah, Saudi Arabia's Foreign Policy 1945-1984, thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Politics and International Relations, University of Aberdeen,1989,p.178.

(٨) جون .ب. كيلي، الحدود الشرقية لشبة الجزيرة العربية، ترجمة: خيري حماد ، مكتبة الحياة،(بيروت،١٩٧١)، ص ٣٤٦.

(٩) الزركلي، المصدر السابق، ج٢، ص ٨١٢.

(١٠) صالح بن عبدالله الراجحي، "علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج العربي"، مجلة الدارة، الرياض، بحث متاح على الموقع: www.darah.org.sa

(١١) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، منشأة المعارف(الإسكندرية ، ١٩٨٨)، ص ٣٥٢.

(١٢) صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله، دار الكتاب الجديد، (بيروت،١٩٧٢)، ص ١١٥ .

(١٣) مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة ١٨١٣-١٨٩٠، الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، (البحرين،١٩٩٦)، ص ص٨٣-٨٦.

(١٤) أمل إبراهيم الزياني، علاقة المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي ١٩٦٤-١٩٧٥، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص ١٨٦.

(15) Wilson, H.: The Labour Government 1964–1970, London, 1971, P. 396.

(16) J. Kelly, Eastern Arabia Frontiers, London, 1974, P. 163.

(١٧) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة ١٩٧٢،) ، ص ص١٥١-١٥٢.

(١٨) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (القاهرة، ١٩٩٨)، ص٢٧٧.

(١٩) فيصل بن سلمان آل سعود، إيران والسعودية والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨-١٩٧١، ط١، دار النهار، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص٥٠.

(20) Wilson, Op. Cit., PP. 483–484.

(٢١) فهد عباس سليمان السبعاوي، " الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع(١)، مج(٥)، جامعة كركوك، ٢٠١٠، ص ٧.

(٢٢) جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية،سلسلة محاضرات الإمارات، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (ابوظبي ١٩٩٧،)، ص ٣.

(٢٣) لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى (بغداد،١٩٧٢) ص٢٨ ؛ يحيى حلمي رجب ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر (د.م، ١٩٨٩) ص١٩.

(٢٤) P.R.O,F.C.O 8/102 , Telegram from Bullard to FCO, (Dubai), January,1968.

نقلاً عن: عبد العزيز عبدالغني إبراهيم ، من الوثائق البريطانية في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، مركز زايد للتراث والتاريخ، (العين ،٢٠٠١)، ص٤٤١.

(٢٥) فؤاد شهاب، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، ط١، (المنامة،١٩٩٤) ص٢٥.

(٢٦) P.R.O,F.C.O 8/145 ,Telegram from Bullard to FCO ,(Dubai), January,1968.

نقلاً عن: إبراهيم ، المصدر السابق، ص٤٤٢.

(٢٧) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر١٩٤٥-١٩٧١، ط١، دار الفكر العربي، (القاهرة ،٢٠٠١)، ج٤، ص ص٢٧٩-٢٨٠.

(٢٨) محمد علي محمد التميم، العلاقات الأمريكية – السعودية ١٩٦٤-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص١٣٢.

(٢٩) جريدة أم القرى، ع(٢٢٩٣)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦٩ ؛ بنسون لى جريسون، العلاقات السعودية – الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة: سعد هجرس، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ص٧٤-٧٥.

(٣٠) آل سعود، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٣١) جمال زكريا قاسم، " النزاع العربي – الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين الأحوال التاريخية والتطورات المعاصرة "، مجلة المؤرخ العربي، ع (١) القاهرة، مارس، ١٩٩٢، ص ص٦٤-٦٨.

(32) Barradah, op.cit.,p.178.

(٣٣) الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٠٣ ، ٣٠٥ .

(٣٤) عبدالحكيم عامر طايل الطحاوي، العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ١٩٥١–١٩٨١، (الرياض، ٢٠٠٤)، ص ٩٢ .

(٣٥) جريدة أم القرى، (٢٢٠٧) ٢ شباط ١٩٦٨.

(٣٦) سعيد خليل هاشم، تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١–١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٧٣ .

(٣٧) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، ص٣٠١.

(٣٨) جمال زكريا قاسم، العلاقات العربية – الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٩٣)، ص١٤٨.

(٣٩) جريدة أم القرى، ع(٢٢١٥)، ٥ نيسان ١٩٦٨ ؛ يحيى رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ط١، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٦٧.

(٤٠) جريدة أم القرى،ع(٢٢١٦)، ١٢ نيسان ١٩٦٨.

(41) Hawley, D.: The Trucial States, London, 1972, P. 258.

(٤٢) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، ص ٣٠٥.

(٤٣) جريسون، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤٤) قاسم، العلاقات العربية – الإيرانية، ص ١٥١.

(٤٥) آل سعود، المصدر السابق، ص ص ٦١–٦٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٤٧) جريدة أم القرى، ع(٢٢٤٤)، ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٤٨) محمد سالم احمد الكواز، " العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٧٩–٢٠٠١"، مجلة دراسات إقليمية، ع(٧)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١١.

(٤٩) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١–١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالمجيد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة ،١٩٨٤) ص ص٤٣٤–٤٣٥.

(٥٠) جريدة أم القرى، ع(٢٢٥٧)، ٣١ كانون الثاني ١٩٦٩.

(٥١) العيدروس، تاريخ الخليج العربي، ص ٢٨١.

(٥٢) التميم، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٥٣) العيدروس، تاريخ الخليج العربي، ص ص ٢٩١–٢٩٢.

(٥٤) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، ص ص ٣١٢–٣١٣.

(٥٥) هاشم، المصدر السابق، ص ٣٨٤ .

(٥٦) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ١٩٦٨–١٩٧١، دراسة ووثائق، دار الثقافة، (الدوحة، ١٩٩٨)، ص٤٤.

(٥٧) صلاح العقاد، " اتحاد إمارات الخليج العربي" ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، تشرين الأول، ١٩٧١، ص ص١٤٠–١٤٢.

(٥٨) سيف محمد بن عبود البدواوي، بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، مكتبة الفلاح للتوزيع والنشر، ط١، (الكويت، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٠٩.

(٥٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي

الثالث والخمسين (٥٣) لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة، للفترة ٧-١٤ آذار ١٩٧٠، ص١٩٣.

(٦٠) جريدة أم القرى، ع(٢٣١٤)، ٢٧ آذار ١٩٧٠.

(٦١) جريدة أم القرى، ع(٢٣٢١)، ١٥ أيار ١٩٧٠.

(٦٢) جريدة أم القرى، ع(٢٣٢٥)، ١٢ حزيران ١٩٧٠.

(٦٣) لطفي بن صالح الداهش، الجامعة العربية وقضايا الخليج العربي ١٩٥٤-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١١٧.

(٦٤) الشلق والخطيب، المصدر السابق، ص ص ٦٣-٦٤.

(٦٥) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، ص ٣٢٤.

(٦٦) الشلق والخطيب، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٦٧) رجب، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٦٨) آل سعود، المصدر السابق، ص ص ٥٢-٥٣.

(٦٩) جريدة أم القرى، ع(٢٢٧٣)، ٣٠ أيار ١٩٦٩.

(٧٠) الطحاوي، المصدر السابق، ص ٦١.

(٧١) جريدة أم القرى، ع(٢٢٠٤)، ١٢ كانون الثاني ١٩٦٨.

(٧٢) جريدة أم القرى، ع(٢٣٠٦)، ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٠.

(٧٣) يوسف مكي، استقلال البحرين ١٩٦٨-١٩٧١، الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات، (لندن، ٢٠١٢)، ص٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٥.

(٧٥) البدواوي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٧٦) خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، (بغداد، ١٩٧٢)، ص ص٢١٥-٢١٦ ؛ محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص١٦١-١٦٢.

(٧٧) العقاد، اتحاد إمارات الخليج العربي، ص ١٤١؛ مكي، المصدر السابق، ص ص ٩-١٠.

(٧٨) الزياني، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٧٩) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤ ص ١٣٧.

(٨٠) الداهش، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٨١) نجلاء مزهر فلحي الساعدي، التطورات السياسية والاقتصادية لدولة قطر ١٩١٤-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠١، ص ص٩٦-٩٩.

(٨٢) جريدة أم القرى، ١٠ أيار ١٩٧١.

(٨٣) الوثائق العربية لعام ١٩٧١، (بيان استقلال قطر)، وثيقة رقم (٣٨٥)، ص ص٥٩١-٥٩٢.

(٨٤) الساعدي، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٨٥) جامعة الدول العربية، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والخمسين (٥٦) لمجلس جامعة الدول العربية، المنعقد في القاهرة، للفترة ١١ أيلول-٧ كانون الأول ١٩٧١، ص ص٣٣-٣٨.

(٨٦) جريدة عكاظ، ع(٢١٣٧)، ٤ كانون الأول ١٩٧١.

(٨٧) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، (بيروت، ١٩٧٣)، ص ص٦٢-٦٨.

(٨٨) وثائق الحكومة السعودية، عرض حكومة المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية

السعودية، (الأساس)، ج١-ج٢، (القـاهرة، ١٩٥٥)، ص ص ١٢٧-١٤١.

(٨٩) ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخلـيج العربـي ١٩٣٢-١٩٧١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعـة عين شمس، ١٩٩٢، ص١٦٤.

(٩٠) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمـارات العربيـة المتحدة وجيرانها، ط١، دار النقاش،(بيروت،١٩٨١)، ص٣٠.

(٩١) عبد الله فهد النفيسي، " إيران والخليج ديالكتيـك الدمج والنبذ ١٩٧٨-١٩٩٨ "، مجلة السياسة الدوليـة، ع(١٣٧)، السنة (٣٥)، مؤسسة الأهـرام، القـاهرة، ١٩٩٩، ص٦١.

(٩٢) رأفت، المصدر السابق، ص٦.

(٩٣) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصـر، ج٤، ص٣٥٠.

(٩٤) العقاد، اتحاد إمارات الخليج العربي، ص١٤١.

(٩٥) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصـر، ج٤، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٩٦) رياض نجيب الريس، صراح الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، ط٣، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٢٧٦.

(٩٧) عبد الله بن ناصر آل ثاني، المؤثرات السياسـية على منطقة الخليج العربي منذ الحرب العالمية الثانيـة حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ص٧٠-٧٥.

(٩٨) حسون، المصدر السابق، ص٢٨١.

(٩٩) جريدة أم القرى، ١٤ آب ١٩٧٤.

(١٠٠) الراجحي، المصدر السابق،

www.darah.org.sa